السلفيون الجهاديون يزدادون عدداً في الأردن

ديفيد شينكر

في الأسبوع الماضي حكمت "محكمة أمن الدولة" الأردنية على عشرة إسلاميين أردنيين بالسجن لمدة خمس سنوات مع الأشغال الشاقة، في أعقاب إلقاء القبض عليهم خلال محاولتهم الانضمام إلى صفوف الجهاد في سوريا. وفي الشهر الماضي قامت طائرات حربية أردنية من طراز "اف 16" بتدمير موكب زُعم أنه ينقل متمردين تابعين لـ تنظيم «القاعدة» المناهضين لنظام الأسد كانوا يعبرون الحدود من سوريا. وهذه الحوادث المتعلقة "بامتداد العنف" إلى الأردن ليست هي سوى احدث حلقة في اتجاه مقلق. فالتقارير عن السلفيين الجهاديين الأردنيين خلال العام المنصرم قد أصبحت روتينية، الأمر الذي يزيد من شبح عودة الإرهاب إلى المملكة.

الخلفية

قبل عشرة أعوام، اعتقل مسؤولون أردنيون عدة مواطنين في عمان كانوا قد وصلوا من سوريا مع ثلاث شاحنات مليئة بالمتفجرات. وبعد ذلك تبنّى زعيم تنظيم «القاعدة في العراق» أبو مصعب الزرقاوي الأردني المولد مسؤولية التخطيط للمؤامرة الفاشلة التي تضمنت تفجير سلاح كيميائي. ووفقاً للسلطات الأردنية أنه لو نجح الهجوم لكان قد خلّف وراءه عشرات آلاف الضحايا.

وفي الواقع، يعود نصيب الأردن من السلفيين إلى زمن بعيد. إلا ان أعدادهم اخذت في الازدياد في الآونة الأخيرة. ويعكس هذا التطور إلى حدّ ما المنحى المنتشر في المنطقة باسرها. ففي عام 2011 على سبيل المثال، فاز السلفيون بنسبة مذهلة قدرها 25 في المائة من المقاعد في الانتخابات البرلمانية في مصر. ويبدو الانتشار السلفي واضحا أيضا في الأردن. ويقيناً أن الحرب في سوريا – حيث يثير النظام الشيعي اسميا العداء مع الثوار ذوي الغالبية السنّية – تترك صدى عاطفياً على الأردنيين السنّة. لكن السلفية تكسب انصارها أيضا عبر استمالة الإسلاميين الإردنيين المتحدرين من قبائل ذوي اصول تُعرف بـ "شرق أردنية"، الذين باتوا يعتبرون جماعة «الإخوان» منظمة أجنبية ذات توجه فلسطيني.

من هذا المنطلق، يبدو ان التجنيد السلفي للجهاد في سوريا يحرز تقدماً ملحوظاً في المناطق الأردنية ذات التقليد العشائري مثل الزرقاء والسلط ومعان. وعلى وجه الخصوص، قام احد زعماء العشائر خلال الاضطرابات المدنية الأخيرة في معان بمبايعة امير جماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» [تنظيم «داعش»]، وهي الميليشيا المتشددة التي تبرّأ منها تنظيم «القاعدة» مؤخراً.

أعدادٌ متزايدة

مهما كان السبب، يزداد السلفيون عدداً، مهددين بذلك الاستقرار في المملكة على نحو متزايد. ومن شان نمو السلفية في صفوف الشباب الشرق اردنيين ان يبدد الالتزام بالتقاليد القبلية على المدى البعيد ويضعف البنى القبلية لدى الشريحة السكانية التي تعتبر الأكثر ولاءً للنظام الملكي. إلا ان القلق الأكثر إلحاحا هو المشاركة السلفية الناشطة في الحرب السورية – لا سيما التدريب العسكري الذي يخضع له هؤلاء المقاتلون خلال تواجدهم في الخارج. ورفيعٌ هو الخط الذي يفصل بين السلفية والسلفية الجهادية. فوفقاً لأفضل التقديرات، كان هناك ما يزيد عن أحد عشر ألف مقاتل أجنبي في سوريا اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2013. ويأتي النصيب الأكبر منهم الذين يبلغ عددهم ألفي مقاتل من الأردن. وحسبما ذكرته صحيفة "جوردن تايمز"، يتبع 80 في المائة من هؤلاء الأردنيين إلى «جبهة النصرة»، إحدى الجماعات التي تدور في فلك تنظيم «القاعدة».

ولعل أشهر الأردنيين الذي انضم إلى الجهاد حتى اليوم هو أحمد عطالله المجالي، النقيب الذي انشق عن سلاح الجو الأردني ليلتحق بـ جماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في أيلول/سبتمبر 2013. وبات المجالي، وهو ابن قبيلة بارزة في الكرك، على كل شفة ولسان بعد صدور صورة له عقب انشقاقه، وهي تظهره يركب دراجة نارية ملتحياً وشاهراً بندقية كلاشنيكوف من طراز (اي-كي 47). وفي الآونة الأخيرة، نشر المجالي فيديو تجنيد لـ تنظيم «داعش» على موقع يوتيوب.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك تقارير صحفية أردنية واسعة الانتشار حول توقيف السلفيين – من صفوف القادة والأفراد على حد سواء – الذي يعبرون الحدود من سوريا وإليها. وهو الأمر فيما يتعلق بالتغطية الإخبارية للأردنيين العائدين إلى الوطن من سوريا في أكياس الجثث. وقد تم الإبلاغ حتى الآن عن 250 اردنياً قتلوا في المعارك. ومع ذلك يُزعم أن المساجد في جميع انحاء المملكة تجنّد الأفراد للجهاد في الشمال ولا يبدو أنها تعاني نقصاً في المتطوعين. وعلى حد قول الزعيم السلفي الأردني محمد الشلبي، المعروف أيضاً بلقب "أبو سيّاف"، "لدينا مئات المؤمنين الحقيقيين الذين يبدون الرغبة والاستعداد، والذين يستطيعون – والحمد لله – العبور إلى سوريا والدفاع عن إخوانهم وأخواتهم المسلمين".

غير أن هؤلاء السلفيين يملكون أجندة طموحة تمتد إلى ما هو أبعد من الدفاع عن السوريين السنّة. ففي العام الماضي صرّح أبو سيّاف لقناة "بي بي سي" قائلاً: "هدفنا هو [إقامة] حكومة إسلامية تطبق أحكام الشريعة". وأضاف: "أي نظام لا يطبق ذلك هو نظام كافر ويجب الإطاحة به".

ويجدر بالذكر أنّ مناصري أبو سيّاف يعملون منذ مدة على تطبيق برنامج الشريعة هذا في سوريا، ويبدو اليوم أنهم يستهدفون المملكة الأردنية. وبالعودة إلى العام 2012، كانت التقارير قد أفادت على نطاق واسع أن أولئك السلفيين أعدموا مواطناً أردنياً بتهمة الردّة والكفر. وفي آذار/مارس من هذا العام، صادر حرس الحدود الأردني ثلاث مركبات "محمّلة بالأسلحة والذخائر" كانت متوجهة من سوريا إلى المملكة، وذلك في تطوّر مشؤوم يذكّر بمؤامرة الزرقاوي عام 2004.

وبالرغم من شعبية السلفية المتزايدة على ما يبدو، فإن الغالبية الساحقة من الأردنيين لا تطمح في الظاهر إلى القيام بأعمال الجهاد في سوريا أو إلى الانضمام إلى «القاعدة». إذ لا يعتبر هذا المسار خطراً فحسب، بل إنّ الإدانة عن القتال في سوريا التي تفرضها "محكمة أمن الدولة" قد تعني عقوبة بالسجن لمدة تتراوح ما بين خمسة إلى خمسة عشر عاماً. وتشير التقارير إلى أن السجون الأردنية باتت بالفعل مليئة بالسلفيين، ومنهم من لجأ إلى الإضراب عن الطعام احتجاجاً على الأحكام الطويلة التي صدرت بحقهم.

وفي عمان وخلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المنصرم، أعرب المحامي الذي يمثل السلفيين منذ فترة طويلة، موسى عبداللات، عن رأيه القائل بأنّه إذا شارك موكلوه في الانتخابات، فسوف يضمنون نسبة لا تقل عن 30 في المائة من التمثيل البرلماني. وربما هناك شيءٌ من المبالغة في تصريح عبداللات، ومن غير الواضح ما إذا كان السلفيون سيشاركون يوماً في السياسة الأردنية أو متى سيحدث ذلك. إلا أن تصريح عبداللات ينمّ على الأقل عن درجة مذهلة من الثقة في مسار الحركة.

وبالنسبة للأردن، حيث شغل «الإخوان المسلمون» مقاعد برلمانية بشكل متقطع منذ عام 1989، يثير احتمال وصول الإسلاميين إلى البرلمان القليل من المخاوف. فالقلق الأكبر يكمن في الاحتمال الفائق الواقعية بان يعود مئات لا بل آلاف المجاهدين السلفيين المتمرسين في القتال والمعارك إلى وطنهم، بعد أن تكون خبرتهم في سوريا قد فاقت تطرفهم. ولن يكتفي هؤلاء الإسلاميون باعتبار النظام الملكي غير إسلامي، بل سيعدّون العلاقة الاستراتيجية المقرّبة بين الولايات المتحدة والأردن محرّمة. وفي الوقت نفسه، يحتمل ان يكون هؤلاء الجهاديون قد هرّبوا الكثير من الأسلحة والمتفجرات إلى المملكة خلال فترة الحرب الطويلة وذلك تحضيراً لجبهة القتال القادمة.

الخاتمة

في الوقت الذي لا تلوح في الأفق إمكانية انتهاء الحرب في سوريا، ستستمر الأعداد المتزايدة للجهاديين السلفيين الأردنيين وحركتهم العابرة للحدود، ناهيك عن حركة سائر المقاتلين الإجانب الآخرين في المنطقة، في تهديد المملكة بشكل متزايد. وقد طلبت عمّان من واشنطن في آب/أغسطس الماضي ان تساعدها على تعزيز أمن حدودها، مع التركيز بشكل خاص على قدراتها المتعلقة بالاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. في هذا السياق صرّح مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي ديريك شوليت للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بأن إدارة أوباما "تزوّد"، إلى جانب نحو 300 مليون دولار من التمويل العسكري الأجنبي، "المعدات والتدريبات التي ستدعم «برنامج أمن الحدود الأردني» وتحسّن قدرة الجيش الأردني على الكشف عن المحاولات غير الشرعية لاجتياز الحدود وعلى اعتراضها، فضلاً عن رصد محاولات تهريب أسلحة الدمار الشامل."

ويشار إلى أن المبادرة الأمريكية الأردنية لأمن الحدود تعود إلى ما يقرب من عقدين من الزمن، وهي برنامج جدي متقن التمويل ومتوافق مع قيمة الشراكة الاستراتيجية وفقاً لكل المقاييس. إلا أن الأرض الوعرة على طول الحدود والعدد الهائل من المتسللين سيزيدان من الضغوط على "قيادة حرس الحدود الأردني" و"دائرة المخابرات العامة"، علماً بأن هذه الأخيرة مسؤولة أصلاً عن مراقبة ما يقارب من مليون لاجئ سوري في المملكة. وكلما طالت الحرب في سوريا، تعاظم التهديد الظاهر الذي يطرحه السلفيون الجهاديون.

وفي حين تتسم المخابرات الأردنية بالاستباقية والفعالية، لا يعتبر المنحى الملحوظ في الآونة الأخيرة واعداً. فبعد فترة وجيزة من وقوع الهجوم الفاشل بالأسلحة الكيميائية في نيسان/ابريل 2004، وصف العاهل الأردني الملك عبدالله تلك المؤامرة بأنها "جريمة كانت يمكن أن تكون غير مسبوقة في البلاد". وفي ذروة الحرب العراقية في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، نفّذ تنظيم «القاعدة» عدة عمليات في الأردن. ومنذ ذلك الحين أصبح أبرز تلك الهجمات – الذي استهدف في وقت واحد ثلاثة سلاسل فنادق غربية في عمان وأسفر عن مقتل ستين شخصاً وجرح أكثر من مائة آخرين – يُعرف باسم "حادث 11 أيلول/ سبتمبر الأردني".

لكن للأسف، نظراً للتطورات الحالية في صفوف السلفيين الجهاديين في الأردن وسوريا، فإن الجريمة "التي لم يسبق لها مثيل" في حقيقة الأمر قد تحدث في النهاية.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

إعلاميون ونشطاء

فهمي هويدي

على الهواء انهالت المذيعة على الفتى عبدالله عاصم تقريعاً وتنديداً وتجريحاً، لأن المخترع الصغير آثر البقاء في أمريكا، بعدما أمضى في الحبس 15 يوماً وسمح له بالسفر بعد ذلك، ثم بعث إلى الجميع برسالة على موقعه الإلكتروني قال فيها انه يخشى في حال عودته ان يتعرض للاعتقال مرة أخرى، وان يقضي وراء جدرانه «سنوات بلا محاكمة أو يموت بلا ثمن».

كان البرنامج التليفزيوني أحد المنابر التي تبنت قضيته، منضمة في ذلك إلى الأحداث الأصوات المصرية التي دافعت عن الفتى، بعدما منع من السفر، الأمر الذي كاد يحرمه من المشاركة في مسابقة «انتل» العالمية التي تقام للمخترعين في كاليفورنيا. وكان قد وقع عليه الاختيار لتمثيل مصر في تلك المسابقة بعدما اخترع نظارة تساعد مرضى الشلل الرباعي في التواصل مع الآخرين.

نجحت مساعي رفع الحظر عنه، وبعدما شارك في مؤتمر كاليفورنيا، أعلن أنه لن يعود إلى مصر، وذكر انه ليس سعيداً بذلك لانه كان يريد ان يعيش وسط أسرته في أسيوط، ولكنه اختار ان يبقى في الولايات المتحدة للسبب الذي ذكرته توا. في البرنامج المسائي الذي جرى بثه مساء يوم الأحد 5/19 ابلغتنا المذيعة بالخبر، ثم صبت جام غضبها على الفتى، فاتهمته بالنذالة، وقالت انه بلا مبدأ وان أهله لم يحسنوا تربيته، واستخدمت مصطلحاً مخففاً في ذمه حين قالت له: في ستين سلامة والأصل الدارج انها ستين «داهية»، وعيرته بأنه بقراره اختار ان ينضم إلى الخونة والعملاء. ولم يفت المذيعة ان تعطينا درساً في الأخلاق والوطنية والانتماء، مضيفة ان برنامجها حين تضامن مع حقه في السفر فان ذلك كان انطلاقاً من موقف مبدئي أخلاقي ومن موقف وطني أيضا، لانها دفعت إلى ذلك من أجل مصر فقط.

(ملحوظة على الهامش وزير التربية والتعليم الدكتور محمود أبوالنصر كان اكثر مسئولية وتهذيباً، حين وجه رسالة إلى الفتى دعاه فيها إلى العودة إلى الوطن الذي سوف يحتضنه ويرعى عبقريته ـ المصري اليوم 5/20).

المشهد يثير أكثر من ملاحظة، بعضها يتعلق بموقف الفتى عبدالله واختياره، والبعض الآخر يتعلق بموقف المذيعة الذي يعكس حالة تلبست آخرين من امثالها الذين تحولوا من مذيعين يمارسون مهنة الإعلام إلى «نشطاء» يعبرون عن التحيزات السياسية (الموالية لسياسة الحكومة بطبيعة الحال). لا يكتفون باحاطة الناس علماً بما يجرى، وإنما يعمدون إلى إملاء آرائهم على الناس ومحاضرتهم فيما ينبغي أن يجرى، وهم بذلك لا يتركون للناس فرصة التفكير والاختيار وانما يصادرون ذلك الحق ويفرضون عليهم اختيارهم او تحيزاتهم الخاصة.

لن أتوقف طويلاً عند موقف المخترع الصغير، رغم ان تصرفه يستحق المناقشة. على الأقل من زاوية شعوره بالخوف من الاعتقال وخشيته من ان يعتقل بلا محاكمة وان يموت بلا ثمن على حد تعبيره. وهو الانطباع الذى خرج به من تجربته التي تعرض فيها للاعتقال دون أن يرتكب ذنباً جناه، وهو ما تعرض له كثيرون من ضحايا الاعتقالات العشوائية التي نطالع قصصها بين الحين والآخر على مواقع التواصل الاجتماعي.

يعنيني في الوقت الراهن ظاهرة المذيعين ومقدمي البرامج التليفزيونية الذين تحولوا إلى نشطاء. وهي الظاهرة التي تحولت إلى وباء أصاب الأغلبية الساحقة منهم. وإذا كانت الإعلامية سابقة الذكر قد اهانت الفتى عبدالله عاصم فإن ذلك مجرد مثل صغير لأن خطاب «الردح» الإعلامي صار لغة تستخدم من جانب الأغلبية الساحقة في مواجهة جميع المخالفين، سواء كانوا رموزاً سياسية أو ثقافية أو زعماء ورؤساء دول، ولم تنج بعض الشعوب من ذلك (حدث ذلك مع الجزائريين والفلسطينيين).

في تحليل الظاهرة تبرز عوامل عدة، منها الفراغ السياسي وغياب المؤسسات التي تدير المجتمع، الأمر الذي حول التليفزيون إلى قوة تأثير هائلة في المجتمع. وتلك من سمات زمن الفرجة الذي أصبحت الصورة في ظله تلعب دوراً مهماً في تشكيل الإدراك، خصوصاً في ظل توفر عناصر الإبهار والجاذبية التي يتفنن فيها المخرجون. وهو ما حقق مكانة خاصة لنجوم التليفزيون الذين باتوا يدخلون كل بيت ويؤثرون في إدراك وسلوك الكبار والصغار. وهذا الاغترار بالقوة حين حدث في أجواء الفراغ فإنه حول مقدمي البرامج إلى قادة سياسيين، فلم يعودوا يكتفون بتنوير الرأى العام منذ ادركوا أن بمقدورهم توجيه وصناعة الرأى العام. وحين دخل القطاع الخاص إلى الساحة واصبح الرواج والربح على رأس أولوياته تحولت المهنة إلى تجارة، وفقدت ضوابطها وشروطها أمام الرغبة في الرواج بأى ثمن. فانفتحت الأبواب على مصارعيها لكل من يحسن الكلام ويجيد ركوب الموجة ويتفوق في التهليل والتنديد، ولأن الإعلام التليفزيوني ليس له صاحب بعد دخول رأس المال الخاص، فان المهنة انقرضت وصارت نهباً لتجاذبات الهواة وأصحاب المصالح. وإذ تزامن ذلك مع تدهور مستوى الحوار وتراجع لغته وآدابه، فقد صار الردح لغة مقبولة ومعتمدة ليس فقط عبر شاشات التليفزيون ولكن على صفحات الصحف أيضاً. ولانه لا يصح إلا الصحيح في النهاية، فانني أحاول إقناع نفسي بأنها سحابة سوف تنقشع يوما ما، لكن السؤال هو: متى؟

عن «الشروق» المصرية

الزعامة الأمريكية الصامدة

بروس جونز

استشهد العديد من المراقبين بالأزمة في أوكرانيا باعتبارها مثالا آخر لتقوقع أميركا وانحدار نفوذها العالمي. كما فسّرها البعض على أنها دليل على الجهود التي تقودها روسيا لتعبئة الاقتصادات الناشئة الرئيسية، البرازيل والهند والصين، ضد الغرب.

وبرغم وجود نواة من الحقيقة في كل من الروايتين، فإن كلا منهما لا تخلو من مبالغة جسيمة، وهي نفس حال الفكرة القائلة بأن قدرة أميركا على صياغة نظام دولي آمن ومزدهر أصبحت في انحدار.

الحق أن الولايات المتحدة واجهت بضع سنوات خشنة قاسية، فبعد حربين طويلتين مرهقتين، تتقدم خطوات انسحابها من أفغانستان ببطء. وفي سوريا، أحبط تعنت روسيا والصين جهودها الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة هناك.

وتهدد عدوانية الصين المتزايدة في بحري جنوب وشرق الصين هيمنة الولايات المتحدة الإقليمية، في حين تزيد من خطر اندلاع أزمة مع اليابان، حليفة أميركا الوثيقة.

وفي الوقت ذاته، يعيش حلفاء أميركا الأوروبيون وعكة اقتصادية غامرة. وبرغم أن اقتصاد الولايات المتحدة بدأ يتعافى من الأزمة المالية العالمية، فقد تلقت خزانة أميركا وسمعتها ضربة قاسية.

ومع هذا فإن الولايات المتحدة تظل الفاعل العالمي الأكثر نفوذا، وخاصة بفضل التحالفات القوية التي تحافظ عليها. والواقع أن كل الاهتمام الذي تلقاه نهضة الصين الاقتصادية، وبدرجة أقل، صعود الهند والبرازيل، حَجَب نجاح حلفاء الولايات المتحدة مثل كوريا الجنوبية وتركيا وإندونيسيا وألمانيا. والواقع أن الغالبية العظمى من أقوى الاقتصادات على مستوى العالم متحالفة مع الولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك فإن القوى الناشئة، بعيدا عن الاندماج في كتلة موحدة معادية للغرب، تظل منقسمة بشكل حاد. والمصالح المتداخلة بين القوى الراسخة والناشئة أكبر كثيرا مما يوحي به سرد «الغرب في مواجهة البقية». والواقع أن المصالح المشتركة العديدة بين القوى الصاعدة والقوى الغربية لا تقل أهمية عن المصالح المشتركة بين مختلف القوى الصاعدة.

ونظرا لهذا، فإنه حتى القوى الاقتصادية غير المتحالفة مع الولايات المتحدة لا ترغب في قلب النظام العالمي القائم، بل تريد اكتساب المزيد من المساحة داخل هذا النظام، من خلال زيادة صلاحياتها في المؤسسات الدولية، وهي على أية حال ترتفع من خلال دمج نفسها في النظام الاقتصادي العالمي.

وحتى الصين، التي يقال إنها تسعى إلى الحد من زعامة الولايات المتحدة في بعض المجالات، ليس لديها خيار سوى التعاون مع الولايات المتحدة وحلفائها في العديد من قضايا السياسة الخارجية.

والصين غير قادرة على تحدي الزعامة الأميركية إلا إذا تبعها آخرون، وحتى الآن لم تجد الصين سوى قلة من الراغبين. وكانت روسيا هي الدولة الوحيدة التي سعت إلى القيام بدور أكثر زعزعة للاستقرار، أثناء الأزمة المالية العالمية، وفي سوريا، والآن في أوكرانيا.

ومن المؤكد أن القوى الناشئة تشترك في ميل قوي إلى المنافسة، أو على الأقل إلى الاستقلال، والذي يضرب بجذوره في ما قد يطلق عليه «سيكولوجية الصعود». ولكنها تدرك أن اتخاذ موقف مفرط العدائية في التعامل مع الولايات المتحدة من شأنه أن يقوض مصالحها في استقرار الاقتصاد العالمي والمرور الآمن لبضائعها واحتياجاتها من الطاقة عبر الطرق البحرية والجوية الدولية.

ويصدق هذا بشكل خاص مع حالة الصين، لأن استقرارها الداخلي ونفوذها الدولي يعتمدان على قدرتها على الحفاظ على النمو الاقتصادي السريع، وهو ما يتطلب كميات متزايدة من الطاقة المستوردة وغير ذلك من الموارد الطبيعية.

ولضمان الوصول دون عوائق إلى هذه الموارد الحيوية، فإن الصين تحتاج إلى الاستقرار في البلدان التي يمكنها أن تستخرج هذه الموارد منها، وفي الأسواق التي يمكنها أن تستثمر فيها، وفي الطرق التي تربط الصين بموردبها. ولكن قدرة الصين على الحفاظ على هذه الظروف محدودة للغاية، وفي بعض الحالات (كما هي الحال في الخليج) تعتمد هذه القدرة بشكل كبير على القوة العسكرية الأميركية.

باختصار، يُعد إيجاد التوازن بين الاندفاع نحو التنافس والحوافز التي تشجع ضبط النفس الديناميكية الأكثر أهمية في الشؤون الدولية المعاصرة. وفي الوقت الحالي، يتجه التوازن العالمي نحو ضبط النفس.

بطبيعة الحال، سوف تواجه الولايات المتحدة تحديات جديدة دوما، وكلها تتجلى بوضوح في أوكرانيا. وسوف تقع البلدان في حيرة بين الإبقاء على علاقاتها الأمنية بالولايات المتحدة وبناء روابط اقتصادية جديدة مع الصين. والواقع أن الأنظمة العالمية المعقدة حيث تتشابك المصالح الأميركية سوف تشكل اختبارا لدبلوماسية الولايات المتحدة.

ولعل التحدي الأكثر خطورة يتمثل في احتمال ميل القوى الناشئة بشكل متزايد نحو الاستقلال، بدلا من التحالف. وما كانت الصين أو الهند لتسعد بتصرفات روسيا في أوكرانيا، ولكن أيا من الاقتصادات الناشئة لا تستطيع أن تحمل نفسها على التصويت ضد روسيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى برغم أن التصويت كان في نهاية المطاف بلا معنى. (اتخذت الصين الموقف الأقوى في مجلس الأمن بالامتناع عن التصويت). فهي لا تقف في صف روسيا، ولكنها لا تنضم أيضا إلى الجهود الغربية الرامية إلى عزل روسيا.

ولكن في نهاية المطاف، يصب التطور الذي لا يهدأ ويشهده العالم الآن في صالح أكثر القوى التي تتمتع بها أميركا أهمية: أو قدرتها الفريدة على بناء تحالفات واسعة ومتباينة.

والواقع أن نطاق التحالفات والعلاقات التي خلقتها الولايات المتحدة، بما في ذلك مع العديد من القوى الصاعدة، يتجاوز كثيراً كل ما تجحت أي قوة عالمية أخرى في خلقه، وسوف تواصل القيام بهذا الدور في المستقبل المنظور. ولعل هذه هي الميزة الأكثر ديمومة التي تتسم بها القوة الأميركية.

لا أحد يستطيع أن ينكر أن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بمكانة القوة العظمى التي لا تضاهى والتي كانت لها عند نهاية الحرب الباردة. ولكن في الوقت الراهن يظل النظام الدولي تحت قيادة أميركا.

عن «الجزيرة نت»